

التغير في التركيب اللساني العربي

د. شنان قويدر

جامعة المسيلة

الملخص

نسعى من خلال هذا العمل إلى محاولة الإمساك بظاهرة التغير التركيبي في بنية الجملة العربية والحديث عن ظواهر التغير في التركيب اللساني العربي شائق وعصي في الآن نفسه، شائق لأنه شائع بمفهومي الإضمار والحذف بين تحاليل النحاة عبر مجموعة من الأبواب النحوية، فضلا عن أنها غنية بالمعطيات، وعصي لأنه ظاهرة ستفضي إلى عدم الإمساك بها لتعدد مواقعها، وتداخل ما هو نحوي فيها بما هو بلاغي، وما هو لغوي محض بما هو نظري ومنطقي. إن الحديث عن التغير هو حديث عن ظاهرة تتصف بكونها تجليا في خفاء، وحضورا في غياب، والخوض في هذا الموضوع يحتم علينا الإجابة عن مايلي:

ما هي مبادئ التغير حذف وإضماراً ؟

كيف يتم الكشف عن العناصر المثغرة بآليتي الحذف والإضمار؟

إن مشكلة البحث التي تتمحور حول ظاهرة التغير في هندسة التركيب اللساني العربي عن طريق الحذف والإضمار ومجموعة من المحاولات الواردة عند المشتغلين ببنية اللغة العربية .

الكلمات المفاتيح: التغير؛ التركيب؛ الهندسة الجمالية؛ آلية الحذف ؛ الإضمار ...

abstract

We seek through this work to try to catch the phenomenon of structural ellipsis in the structure of the Arabic sentence, and talking about this phenomena is spry and difficult , spry because it is common in the concepts of dissimulation and deletion between analysis of grammar through a group of grammatical chapters, And difficult because it is uncatchable, and the overlap of what is grammatical in what is rhetorical, and what is purely linguistic in what is theoretical and logical. The talk about the ellipsis is a talk about a phenomenon characterized by being manifest in the hidden, and presence in the absence, and going into this subject requires us to answer the following:

What are the principles of ellipsis, dissimulation and deletion?

How can we discover the ellipsis elements by dissimulation and deletion mechanisms?

Through the above questions we find the problem of research, which revolves around the phenomenon of ellipsis in the Arabic linguistic structure by deletion and dissimulation and another axes contained in the structure of the Arabic language

Keywords: ellipsis, synthesis, structure of sentence , deletion mechanism, dissimulation.....

نسعى من خلال هذا العمل إلى محاولة الإمساك بظاهرة التغير التركيبي في بنية الجملة العربية والحديث عن ظواهر التغير في التركيب اللساني العربي شائق وعصي في الآن نفسه، شائق لأنه شائع بمفهومي الإضمار والحذف بين تحاليل النحاة عبر مجموعة من الأبواب النحوية، فضلا عن أنها غنية بالمعطيات، وعصي لأنه ظاهرة ستفضي إلى عدم الإمساك بها لتعدد مواقعها، وتداخل ما هو نحوي فيها بما هو بلاغي، وما هو لغوي محض بما هو نظري ومنطقي.

إن الحديث عن التغير هو حديث عن نمط من الأنحاء والمناطق، وفي الحين نفسه حديث عن تصور محدد لطبيعة اللغة، سيقودنا التعامل مع ظاهرة التغير في التركيب اللساني العربي، إلى دراسة مجموعة من القضايا التي تبدوا للوهلة الأولى قضايا منفصلة، يمكن التحكم فيها واختزلها، لكنها ليست كذلك إذ كل قضية لها ارتباط بأخرى بأشكال مختلفة.

إن الحديث عن التغير هو حديث عن ظاهرة تتصف بكونها تحلياً في خفاء، وحضوراً في غياب، والخوض في هذا الموضوع يحتم علينا الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هي مبادئ التغير حذفاً وإضماراً؟

كيف يتم الكشف عن العناصر المثغرة بآليتي الحذف والإضمار؟

ما الحدود بين اللغوي والنظري (التمثيل)؟

ما الحدود بين الجانب النحوي، والجانب البلاغي في ظواهر التغير؟

ومن خلال الأسئلة السالفة نبتين مشكلة البحث التي تتمحور حول ظاهرة التغير في هندسة التركيب اللساني العربي عن طريق الحذف والإضمار ومجموعة أخرى من المحاولات الواردة عند المشتغلين ببنية اللغة العربية .

الدراسات اللسانية الحديثة والتغير: يمكن الإشارة إلى قلة العناية بمبحث التغير التركيبي في النظريات اللسانية، التي أعتنت بالتركيب، معتبرة إياها من قبيل الأشكال النظرية المجردة، وما كان من هذا القبيل فإنه ليس من المجالات التي يجري فيها التغير بالحذف، كما أن عنايتهم بالتركيب في أطر تفصي كل ما كان انعكاساً للسياق المقالي والمقامي أسهمت في تقلص العناية بهذه الظاهرة، وسرى أن من أهم مقومات ظاهرة التغير، أنها تقوم على مقتضيات السياق بنوعيه المقالي والمقامي.

على أن بعض التصورات اللسانية التي أولت العمليات التحويلية في نماذجها ومناهجها منزلة أساسية، ستعيد الاعتبار إلى ظاهرة التغير، باعتبارها قاعدة من القواعد التي يفسر بها الجانب التوليدي الذي رأوه في اللغة، إلى جانب ظواهر لغوية أخرى هي الزيادة والتقدم والتأخير والاستبدال. فأخذ التغير مطية لتفسير تولد بعض الأشكال النظرية، واعتمد على التغير لربط الصلة بين ما سمي بالبنى السطحية والبنى العميقة، والانتقال من إحداها إلى الأخرى. ومما غلب على هذه الظاهرة في هذه التصورات هو الاستهانة بالفوارق الصياغية، وعدم الإعتداد بالفوارق المعنوية الدلالية، بين صيغة الانطلاق أو المدخل قبل إجراء التغير والصيغة النهائية الناتجة عن إجراءاتها، أي المنتهى والخرج. سنتطرق لهذه الظاهرة بقصد رسم خطوطها العريضة ليس غير، لهذا لن نناقش مجموعة من الاختلافات فيما يتعلق ببعض الجوانب، من هنا كنا نحيل إلى أعمال أنجزت في هذا الإطار⁽¹⁾ رغم اعتمادنا على المدونة التراثية.

المعنى اللغوي لشعر⁽²⁾: الثَّغْرُ والثَّغْرَةُ: كُلُّ فُرْجَةٍ فِي جَبَلٍ أَوْ بطنٍ وَادٍ أَوْ طريقٍ مَسْلُوكٍ.

ابن سيده: الثَّغْرُ⁽³⁾ كل جَوَيةٍ مَفْتُحةٍ أَوْ عَوْرَةٍ. غيره: والثَّغْرُ الثَّلْمَةُ، يقال: ثَغَرْنَاهُمْ أَي سَدَدْنَا عَلَيْهِم ثَلْمَ الْجَبَلِ. وهذه مدينة فيها ثَغْرٌ وَثَلْمٌ، والثَّغْرُ: ما يلي دار الحرب. والثَّغْرُ: موضع المخافة من فُروجِ البُلْدانِ. وفي الحديث: فلما مر الأَجَلُ فَقَلَ أَهْلُ ذَلِكَ الثَّغْرِ؛ قال: الشعر الموضع الذي يكون حدّاً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. وقيل: ثَغْرٌ وَثَلْمٌ وَأَثَغَرَ دُقَّ قَمُهُ. وَثَغَرَ الغَلامُ ثَغْرًا: سَقَطَ أَسْنَانُهُ الرَوَاضِعُ، فهو مَثْغُورٌ. وَاثَغَرَ وَاثَغَرَ قال الأزهري: أصل الثَّغْرِ الكسر والهدم. وَثَغَرْتُ الجدار إذا هدمته، ومنه قيل للموضع الذي تخاف أن يأتيك العدو منه في جبلٍ أَوْ حصنٍ: ثَغْرٌ.

أما مفهوم التغير كما نرومه فهو إسقاط عناصر تركيبية من بنية الجملة في مقامات وأحوال معينة أثناء استعمالنا للغة، سننطلق في تحديد المصطلح بعد التغير بالإضمار والحذف الأكثر توارداً والأكثر ترابطاً، وهما اللذان يعيناننا أكثر، فالحذف يعني إسقاط عنصر ما، والإضمار يفيد إخفاء عنصر ما في الذهن، مما يفيد أنهما ليس مترادفين بدهاءة، فسيبويه والنحاة المتأخرين يقصدون بالإضمار كذلك العملية المرتبطة باستعمال الضمير، فالتمييز بين الحذف والإضمار، قوامه ارتباط الحذف بالصورة اللفظية، في حين يعد الإضمار إسقاطاً لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن.

لقد ميز الزركشي بين الحذف والإضمار، إذ نجده يقول: «والفرق بينه (الحذف) وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ... وهذا لا يشترط في الحذف»⁽⁴⁾. أي أن المضمر يترك أثره، وهذا شرط في حين مع التغير لا يشترط في المحذوف ترك الأثر، ثم يضيف «لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى»⁽⁵⁾ ومما يركي كلام صاحب البرهان قول الرازي «إن الإضمار هو ما يبقى أثره بعد الترك، والحذف ما لا يبقى»⁽⁶⁾، وهكذا يشترط في الإضمار بقاء وملاحظة المقدّر.

وعليه فإن المحاقلات التي تتوارد في السياق نفسه مع مصطلح التغير، ليست مترادفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مصطلح التغير بصفة عامة يستعمل عندما يتعلق الأمر بحذف الصوت والحرف والكلمة والجملة، في حين لا يستعمل مصطلح الإضمار إلا فيما يتعلق بالكلمة والجملة. وفي إطار اختيار الأصل التركيبي العربي وفروعه المقبولة، وبالنظر إلى مواضعه الوظيفية التي ينبغي أن تكون مملوءة معجمياً. فإذا ثغر موضع منها أو أختزل، ألجأهم إلى تبريره بآيتين هما التقدير والتأويل.

التغير التركيبي في النظرية النحوية العربية

الإعراب التقديري: لا شك أنه ضروري، ولا يمكن لأحد أن يتخلص من الإعراب المحلي المقدّر، بالنظر إلى أصل مثالي مفترض، حتى يفترض التسليم بجذواه في التعبير عن مظاهر التركيب، ما دام اللفظ يعرف في الحال التي يظهر فيها عليه الإعراب في عبارة متشابهة. لأن الخبر المفرد الذي يظهر عليه الإعراب مثلاً، لا مفر من أن تقدر فيه الحركة الإعرابية إن حلت محله الجملة، وكذا لو أضفت مبتدأ أو خبراً أو فعلاً أو مفعولاً إلى اسم مفرد، فظهرت على المضاف حركته، لا بد أن يكون في حال إضافته إلى ياء المتكلم من تقدير الحركة نفسها، وهكذا. بل عدم التقدير هو الأعسر والجالب للاضطراب عند المتعلم، لعدم اطراد الأحكام، ثم إن عدم التقدير معناه هنا تجاهل ما قدره المتكلم مشعراً به السامع، لأن المتكلم نفسه سيعود إلى إظهار الحركة متى رأى ظهورها ضرورياً، وهذا أمر يلاحظه كل متكلم للعربية بصورة بينة، لا لبس فيها، فالإعراب التقديري على هذا صورة التعبير عن المعرفة اللغوية، وترجمة دقيقة لما قام في عقل المتكلم.

يشبه الإعراب المحلي من حيث بيان البنية المتصورة من خلال المنطوق، بصور الإعلال مقارنة بمثلها في الصحيح، فلو تأملنا مثلاً (الترامي، والتقاتل)، لوجدنا المتكلم يريد نطق التفاعل من الرمي بالصورة نفسها من القتل، غير أن حرف العلة في الوزن نفسه، عدل به عن الضمة في الصورة المعتادة المطردة عنده أشمل من نحو "التقاتل، التناصر، التكافل، التراكم، التضارب... الخ"، وهي عنده مرادة منوية، إلى صورة أخرى جاء فيها الكسر بدلاً من الضم، فلا بد من تقدير تلك الصورة المنوية المستقرة في ذهن المتكلم، ولعلنا نذهب إلى أن المفردات السابقة في أصلها، وبأجها من نواتج توليف السبعة عناصر في المصفوفة الطبيعية كعملية حسابية. ولكن في عملية الاستمداد من المصفوفة أستغني عنها، وعلى أساس الخيار الأدنى ما لم يعتد بالأصل المقدّر فيها، لكان ذلك تجهيلاً باللغة وتجاهلاً لبنيتها الصحيحة، وينطبق ذلك على قال وباع ونحوها، وإن دعا كثيرون إلى تجنب تقدير الأصل فيها⁽⁷⁾ وهذا يؤدي بنا إلى الكلام على التأويل.

التأويل: بمعنى تقدير أصل غير منطوق - تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة، قد يكون التأويل، يعني النظر في الأساليب التي وردت في صورتها الانجازية العينية في ظاهرها، فخالفت للجهاز النظري أحكاماً وأقيسه، وبالنظر إلى المصفوفة التي تكلمنا عنها فإن اختيار اللسان العربي بالرغم أن كل المفردات واردة فيها أصلاً. لا اشتقاقاً. فمفردة مثل قال أو باع تنتج من حاصل تصنيف (120)⁽³⁾. فهي جنب إلى جنب مع قول وبيع في المصفوفة الطبيعية. لكن الاختيار اللساني العربي أستساغ منها ما يناسبه فيزيولوجياً، أي بمعنى ما كان منها خفيفاً على لسانه وجهده.

وما سبق فالتأويل يصبح ضرورة نظرية بعد تقرير وانتقاء الأقيسة والضوابط، أي النظام الذهني الذي هو قوام العملية التواصلية بين المتكلم والمستمع، وهو ما تعبر عنه القاعدة النحوية المنصوص عليها. فإذا أوردت نموذج منطوق منطبق تمام الانطباق على ما في الذهن على النحو الذي ارتضته المجموعة اللسانية، وهنا لا إشكال لإتحاد المتصور والمنطوق. أما إذا اختلفا فإن هناك احتمالات: إما أن المتكلم يسير في النظام نفسه الذي جاءت بموجبه القاعدة، لكنه قدم أو ثغر أو أخر أو استغنى بذكر شيء عن شيء... الخ. اعتمادا على فطنة السامع، والتأكد من معرفة المقصود المنوي، فيكون هنا التقدير لما ثغر، أو قدم أو أخر... الخ. من عمل النحوي، وإما أن المتكلم خرج عن دائرة نظام ما، بحسب ظروف الواقعة الكلامية نفسها. إذ قد يكون من بين أسباب الشذوذ، أغراض بلاغية جمالية تتعلق بالمستوى الجمالي، المغاير بالضرورة للنظم الكلامي التداولي العادي. ونتصور في هذا المجال أن المصفوفة في بعدها الإدراكي بتوليقاتها المقبولة وغير المقبولة، تتضمن كل واقعة خطابية، بمعنى ما قاله البشر وما لم يقولوه وما سيقولونه، من نواتجها شئنا أم أبينا.

إن ما يقابل عنصر التأويل عند نخة العربية هو عنصر التمثيل، وما يرومون إليه من توظيف التمثيل هو إخراج بعض المعطيات من كونها "محالا"، إلى كونها مقبولة، مما يفيد أن التمثيل إجراء خاص بالنحوي وهو أمر يتعلق بالتجريد ولا دور للمتكلم فيه، فدور المتكلم ينحصر في التشغير لا غير، وعليه يتجلى عمل النحوي في إظهار ما يفترض أن المتكلم قد ثغره، ولا ينحصر عمله في إعادة بناء كلام المتكلم، بل يتجاوزه بإرساء الجهاز النظري النحوي، فسيبويه بصفته نحويا اعتنى بجعل بعض المعطيات مقبولة، مستخدما ما أسماه بالتمثيل، مظهرا ما ثغره المتكلم معتمدا على هذا الإجراء، الذي يسمح للتحليل ألا يقتصر على الأقوال المباشرة، أو على المعطيات سليمة التكوين، بل يتجاوز ذلك إلى المستوى التجريدي. ويتضح من إجراء التمثيل أنه ليس تمثيلا لموضوع ينتمي للعالم الخارجي، وإنما هو تمثيل لعلاقات صورية، فموضوع التمثيل هو توضيح هذه العلاقات وتجسيدها في متواليات لغوية، حيث أن المصطلحات هي المقولات النحوية، أما العلاقات موضوع التمثيل فهي متعددة في أغلب المعطيات، ويتجلى موضوع التمثيل في علاقة العمل بين المقولات، إذ مفهوم العمل مجرد المعنى المعجمي للمقولات، ويتعامل معها حسب ترتيبها وقيمتها المقولية.

وانطلاقا من اختلاف التمثيل عن المعنى، فما الهدف من التمثيل إذا لم يكن بناء لمعنى التركيب؟، وعليه تتوق عملية التمثيل إلى الحفاظ على الجهاز النظري، ويستطيع النحوي من خلال بناء مكونات البنية في صورة تركيب "غير متكلم به"، توحيد وصفه للتركيب السطحي، وتوضيح العلاقات بين مكوناته، ويتضح من خلال الكلام السابق أن الغرض من التمثيل نظري محض، فهو من صميم صنيع النحوي المعالج لمعطيات اللغة وصفا وتفسيرا. وإذا كان التشغير سرا من أسرار المتكلم، فالتمثيل تقنية من تقنيات النحوي، بناء على ما تقدم يتضح مدى ترابط التمثيل والتشغير، بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهما. ومدى تعقد العلاقة بينهما. مما يمكن أن نستخلص أن هناك نوعين من التشغير، التشغير اللغوي الإستعمالي، والتشغير النظري. أو تشغير المتكلم، وتشغير النحوي أي التمثيل.

صلة التشغير بالروابط التركيبية: هو عنصر تأويلي في نطاق الأنحاء التي اهتمت بالتركيب الجملي الواحد، ولإدخالها السياق بنوعيه المقامي والمقالي في جهاز الوصف المعتمد، وليس التشغير بآلية الحذف من المفاهيم الغائبة عن النحو العربي، وبالنظر إلى ما سبق أعلاه نسعى إلى تقديمه بالنظر إلى مدى نجاعته في تحقيق الترابط التركيبي النووي والنصي، ونحاول توصيفه والكشف عن محله من الجهاز النظري الكلي عند نخة العربية.

التشغير بالحذف في النظرية النحوية العربية

من حيث المصطلح، نقول إن للمصطلحات التي يستعان بها على تسمية الظواهر في الأنساق المعرفية، دور في ضبط المفاهيم التي تقوم عليها، فالعناية بالمفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة هي عناية بالظاهرة المعنية ذاتها، إذ هي تساهم في تحديد مجال الظاهرة المدروسة وتدقيقه. فلئن كان موضوعنا هنا هو التغير التركيبي، فلا مناص من الحديث عن الظواهر المشكلة له، وعن مجموع الظواهر القريبة منه أو المقابلة له، حسب الحاجة ومواطن التوضيح المقتضية له.

مفهوم التغير والتسميات الراجعة إليه: من التسميات التي تساق هذا المفهوم مصطلح الإضمار دون علامة وترك الذكر، فقد إستعمل سيبويه الإضمار استعمالاً يشمل ما أصبح يسمى اليوم بالضمائر، ويشمل أيضاً قسماً مما يسمى بالحذف، وخصص كل واحد منهما، فالإضمار دون علامة. هو من حالات حذف اللفظ دون أن يبقى له أثر. وأما الإضمار بعلامة، فهو من حالات تغييب اللفظ المظهر، والاستعاضة عنه بعلامة.

وبهذا التصور وضع مفهوم الإضمار بعلامة، فالإضمار دون علامة هو الحذف بمختلف ضروبه، والإضمار بعلامة هو ما سيطلق عليه اسم الضمير. وعلى هذا فالحذف هو إضمار دون علامة عند سيبويه، وهو أيضاً عنده الترك، أو ترك الذكر، ومن المواطن التي تحدث فيها سيبويه عن الحذف بإستعمال هذه التسميات يمكن أن نذكر: «وَمِثْلُهُ "مَوَاعِيدُ عِرْقُوبِ أَخَاهُ..." كَأَنَّهُ قَالَ: "وَأَعْدَتْنِي مَوَاعِيدُ عِرْقُوبِ أَخَاهُ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ "وَأَعْدَتْنِي" اسْتِغْنَاءً بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْخَلْفِ»⁽⁸⁾، وقوله أيضاً «ترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام»⁽⁹⁾.

ومن الملاحظ أن الترك والإستغناء هما المصطلحين المفضلين عند سيبويه. إذ نجد في طيات الكتاب. قال سيبويه «ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل (والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) الأحزاب (33-35) فلم يعلم الآخر فيما أعمل فيه الأول إستغناء عنه... وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا»⁽¹⁰⁾، ولكن ليس كل استغناء تشغيلاً حذفياً. فسيبويه قد إستعمل الإستغناء في مجال لا يوافق الحذف والإضمار، فكأنه يميز الإستغناء عن الشيء، وهي حالة توافق الإضمار. ولكن مفهوم الحذف هو الاستغناء عن الشيء بالشيء، وهي ظاهرة تخرج عنهما. فليس كل إستغناء من باب الحذف، إنما يكون ذلك بحسب المجال الذي يجري فيه، فإذا كان في مستوى نظام اللغة، وقام على حلول شيء محل آخر لم يعتبر حذفاً، وإنما هو من قبيل إغناء ظاهرة بأخرى، وإذا جرى الإستغناء عن الشيء في مستوى الاستعمال، ولم يقم على حلول شيء محل آخر، كان ذلك من باب التغير الحذف، ومن الاستغناء الذي لا يحمل على التغير قيام صيغة مقام أخرى «وأما إستغناءهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون "يدع" ولا يقولون "ودع" و أستغنوا عنها بترك، وأشبه ذلك كثيراً»⁽¹¹⁾.

أما التقدير: فهو من المصطلحات القريبة من مفهوم التغير الحذف، أي مفهوم التقدير (التشعير)، يقول الأستراباذي: «وجزاء الكلام يكونان ملفوظين كـ "زيد قائم"، و"قام زيد"، ومقدرين كـ "نعم" في جواب من قال "أزيد قائم؟" أو "أقام زيد" أو أحدهما مقدر دون الآخر، و هو إما الفعل كما في "إن زيد قام" أو الفاعل كما في "زيد قام" أو المبتدأ أو الخبر، كما في قوله تعالى: "فصبر جميل" (يوسف 83.18.12)»⁽¹²⁾. ونجد عند سيبويه مراوحة بين مصطلحي التغير (الحذف) والإضمار دون علامة، زيادة على إستعماله للإضمار بعلامة، وهو يعني به استعمال الضمير بدل الاسم، فالإضمار دون علامة يوافق عنده تغييب العنصر من اللفظ دون النية، أما التغير فهو من قبيل تغييب العنصر من اللفظ والنية، ويناسب الإضمار دون علامة، تغير المبتدأ والخبر، أحدهما أو كليهما من الجملة الاسمية، أو تغير الفعل والفاعل من الجملة الفعلية، ومنها أيضاً حالات حذف نون التثنية والجمع، وهي ظواهر نظامية ناتجة عن تركيب كلمة إلى أخرى. وفي هذا النوع من التغير يغيب العنصر من اللفظ دون المعنى، أما تغير غير المراد فيناسبه إسقاط المفعول به في الجملة الفعلية، ومنه أيضاً إسقاط

التنوين والألف واللام في المضاف، أو في المواضع التي تقتضي ذلك. وفي هذا النوع من التغير يغيب العنصر من اللفظ والمعنى. فالتمييز بين مفهوم التغير بالحذف ومفهوم الإضمار، كما تجلّيا عند سيبويه كان عن طريق تخصيص الأول لتغيب المحذوف من اللفظ (التأدية)، أي الاستعمال والنية (المعنى والافتراض)، أما مصطلح الإضمار فقد كرس لتغيب المحذوف من اللفظ المؤدى دون المعنى، والجهاز الافتراضي أو النموذج المثالي.

يتصور نحاة العربية أن الأصل في الكلام أن تذكر عناصر التركيب، ولا يحذف منها شيء إلا بدليل أو قرينة، سواء أكان هذا الدليل يقتضيه المعنى، أم تقتضيه الصناعة النحوية، وسواء تدل عليه قرينة تركيبية، أم تدل عليه قرينة المقام كما سوف نلاحظ. إن التغير كثير في العربية بالنظر إلى النماذج التي عدوها أصولاً، سواء أكان ذلك على مستوى الصيغة الإفرادية، أم الصيغة التركيبية، وقد توسعت فيه توسعاً كبيراً، ومن هنا جرى التغير فيها في كل نوع من أنواع الكلم.

طبيعة ظاهرة التغير التركيبي: لا يمكن الكلام عن هذه الآلية، إلا بعد الاحتكام إلى الجهاز النظري المنتقى، من مجموعة الخيارات المتوفرة إدراكياً في لسان ما، أي اختيارات جماعة لغوية ما للأجهزة الإفرادية والتركيبية، واتخاذها بارامترات وروائز تقاس بإزائها نواتج الاستعمال، وعلى هذا يمكن أن نرى هذه الظاهرة من خلال منزلة كل من المنتج والمتلقي في المجتمع اللساني المتحانس.

أ- المتكلم وإجرائية التغير التركيبي: في الجهاز النظري العربي التغير بالحذف عملية يسندها سيبويه إلى منتج الخطاب، وبهذا الشأن يقول: «وأعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، و يحذفون، ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء، الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً»⁽¹³⁾، فالمتكلم إن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل⁽¹⁴⁾ ودلالة هذه الأفعال على العمل، فهي أشياء تحدث، وإسناد هذه الأفعال إلى المتكلم، والتغير واحد منها، وإن كان من قبيل الأعمال التي لا يمكن أن تقوم عليها الجملة التركيبية، دون أن تقتزن بمعنى آخر.

ب- المتلقي في إجراء التغير التركيبي: لا قوام لهذه العملية إلا بالمتلقي، ليس للمتلقي دور فعلي في نشأة الكلام، فهو لا يشاطر المتكلم في التلفظ به، ولكن دوره حاسم في توجيه صياغة الكلام إلى وجهة دون أخرى، من خلال تأويله للكلام، من ذلك أن للمتلقي المنزلة المحورية في عملية التغير بالحذف، فالمتكلم لا يثغر إلا ما كان معلوماً، غير غامض عند المتلقي، وفي الوقت نفسه لا يتم هذا الإجراء إلا متى علم المتلقي ما يعنيه وما يريده المتكلم⁽¹⁵⁾. فلا يختار المتكلم إفراغ موضع وظيفة تركيبية ما، إلا متى كان الشيء المتغير معهوداً عند المتلقي بصورة من صور العهد، والصورة الغالبة على المتلقي هي صورة «المخاطب السامع الشاهد»⁽¹⁶⁾ وليس صورة القارئ الممكن، أو المتوقع، الذي لا طعم له ولا رائحة ولا وجه له ولا حضور.

ويستنتج مما سبق في هذا التصور أن التغير باب من الاتساع في الكلام، ومظهر من مظاهر العدول في الكلام، وأصله الذي أتخذ نموذجاً يقاس عليه، وقد اعتبره سيبويه عرضاً من الأعراض التي تطرأ على الكلام قال «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: وأعلم أنهم مما يحذفون الكلم»⁽¹⁷⁾، والأمر العارض هو الأمر الطارئ، الذي يحدث في المطروء عليه. يعلق السيرافي على عنوان هذا الباب بقوله: "يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه"⁽¹⁸⁾، فجعل عبارة سيبويه مرادفة لـ "ما يكون عليه القياس". وهذا دليل على أن المقصود من كلمة "أصل"، ليس منطلق النشأة وبدايتها في الزمان، كما نبه إلى ذلك ابن جني⁽¹⁹⁾، إنما هو الشكل النظري المجرد، الذي إليه ترد الأمور، وبه تقاس فتعرف وتصنف.

إن سيبويه يعتبر هذه الأعراض من حالات خروج الأصول إلى الفروع، تجرى في اللفظ المستعمل ولكنها تبقى على معناه، بمعنى التغير الحذف في غياب اللفظ وبقاء المعنى، الذي به يستقيم الخطاب، وهذه الخاصية هي أخص ما يتميز به هذا

الضرب من التشغير، أي من الأعراض التي من قبيل التشغير والاستغناء والعوض، فهي عمليات كما تبينها النحاة في منوالهم تطراً على اللفظ، ويكون المعنى بعد حدوثها هو المعنى قبله.

التشغير ملء في التصور والتركيب النظري: تبين أن سيبويه إعتبر التشغير (الحذف) من قبيل الاختصار، الذي يجري في مجال اللفظ والاستعمال، وقد أوجد ابن جني لهذا الاقتصاد ما يوافقه في النظام الافتراضي للسان العربي، وأوجد له نظراً في الوضع، بأن أرجع أسماء الاستفهام والشرط إلى ضرب من الاختصار، قال «ودع هذا كله، ألم تسمع بالأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك "كم مالك" فأغناك ذلك عن قولك عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناه فلما قلت "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة، عن تلك الإطالة غير المحاط بها»⁽²⁰⁾. قاس ابن جني الاختصار والاقتصاد في مستوى النظام، بالاقتصاد والاختصار في مستوى استعمال النظام ونظره به. ولكن لئن كانت صورة الاختصار بالوضع متمثلة في اغناء الواحد عن المتعدد الكثير، فإن الاختصار بالتشغير قائم على اغناء لا شيء عن شيء.

أنواع التشغير التركيبي بآلية الحذف: لهذه العملية مداخل في التصنيف، متعددة تعددا يدل على ثراء هذه الظاهرة، وخطورة الدور الذي لها في اللغة تنظيراً واستعمالاً، فمن واجب إلى جائز وممتنع، ومن إضمار بعلامة إلى إضمار دون علامة، فقد صنفه السيوطي في الإتيان أربعة أنواع هي: الاقتطاع، والاكتفاء، والاحتباك، والاختزال⁽²¹⁾، وعرف كل نوع بقوله:

- الاقتطاع: حذف بعض الكلمة.
- الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما لنكتة.
- الاحتباك: هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول.
- الاختزال: فهو ما ليس واحداً مما سبق.

و صنف التشغير القائم على الاختزال إلى أقسام بحسب كونه كلمة أو أكثر من كلمة، و بحسب كون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً⁽²²⁾.

كما أن للتشغير بالحذف أنواع بحسب الوجوب والجواز والامتناع.

أ- الممتنع: هو الذي لم يتوفر شرطه، وشرطه هو توفر القرينة والدليل على العنصر المتغير، فمتى انعدم الدليل امتنع التشغير، لما في ذلك من تكليف العلم بالغيب، ومنه أيضاً امتناع تشغير أحد العنصرين المتلازمين، كالفعل دون فاعله أو عكسه.

ب- الجائز: وهو ما توفر فيه الدليل على العنصر المتغير.

ج- الواجب: مثل ما ذكره الأستراباذي من مثل الأفعال العاملة في بعض المصادر، متى أقترنت بالدلالة على معنى خاص، والمصادر الواجب حذف فعلها قياساً أيضاً، كل ما كان توبيخاً مع استفهام..⁽²³⁾، ومن التشغير الحذف الواجب يمكن أن نذكر أيضاً حذف الفعل وفاعله في النداء، ويندرج هذا النوع في ما إقتضته صناعة النحو من تقدير بعض الأجزاء، حتى يتسنى إرجاع بعض الصيغ إلى الأشكال النظرية الافتراضية.

التشغير للتخفيف والتشغير لغير التخفيف: ذكر الرضي نوعين منه بقوله «يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب "قاض" و"عصا"، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً حذف بلا علة، وحذف الاعتبار، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علة فهذا اصطلاح منهم»⁽²⁴⁾. جاءت في هذه الفقرة مجموعة من المخصصات للتشغير: للتخفيف، وبموجب، وبعلة، والاعتباط، ويمكن أن تتوزع بحسب الدلالة.

وليس من اليسير التحكم في التمييز بين الضربين، بسبب المنزلة التي يحتلها التخفيف منهما، وقد أشار الرضي إلى ما ينتج عن الخلط بين الاعتبارين، فالتخفيف حاصل من كل عملية حذف، لكن الغاية المنشودة قد تكون التخفيف ذاته، وقد تكون أمراً آخر. وبالتالي يمكن أن يحدث الأمر على أحد النحوين التاليين:

تغير بالحذف = تخفيف للتخفيف. أو لعل أخرى .

و بالتالي يكون التخفيف من حيث هو نتيجة حتمية لكل تغير، مختلفاً عن التخفيف الذي يكون الغرض الوحيد المنوي من التغير كما في الترخيم.

ومن هنا فدور النحوي هو دور لا مناص منه، فمن المعلوم أن المادة اللسانية في واقع حدوثها تتأثر بتكرار التجربة على المادة اللغوية، وتغير معطاهها المعرفي. وهذا ما يجعلها تجربة جديدة وليس تجربة مطابقة لسالفتها. وهذه عقبة كانت اللسانيات المقارنة قد واجهتها أثناء مراقبتها للحدث اللساني في أزمنة تاريخية غابرة وبين لغات قديمة ومختلفة. ولذا، فقد جعلت الوثيقة، خلاصاً من المآزق، تنوب عن المراقبة، وتحل محلها، تماماً كما نابت المراقبة عن التجربة وحلت محلها. أما دور المتلقي فيما مثل به النحاة من أمثلة وشواهد، فقد حرصوا على الفصل بينه وبين دور النحوي، ينظر في اللغة لكنه مراقب أي يوجد خارج الظاهرة المدروسة.

أسباب التغير بآلية الحذف ودواعيه: ينبغي التمييز بين ما يعتبر من شروط التغير، وهي أمور توفرها متقدم على إجراءاته، وما يعتبر من أغراضه وفوائده ومقاصده.

شرط التغير إنما هو علم المتلقي بالعنصر المتغير: لا يكاد ينقطع حديث نحاة العربية في عملية التغير التركيبي عن الإشارة إلى العلم بالمحذوف، و (كلمة العلم بالمحذوف وإدراكه) هي القطب الذي يدور عليه الإضمار، وقد جاءت في أقدم مؤلفات النحو، وتردد استعمالها وأعتمد عليها النحاة اعتمادهم على المؤلف المعروف من المفاهيم، فقد جاء في الكتاب (منذ الصفحة 47 من الجزء الأول) "أضمر" لعلم المخاطب بما يعني، جاء ذلك تعليقا على بيت للشاعر عمرو بن شاس:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كوكب أشعنا .

قصد إضمار اسم "كان"، وإلا يكون الكلام بالإظهار (إذا كان اليوم يوما)، ونحن نلاحظ أن سيويوه ذكر الإضمار في هذا الموضع، وذكر علته (أي علم المخاطب) دون تفسير ولا تفصيل، ذكر الأمر المستقر المتعارف المؤلف، فالإضمار جاز لعلم المتلقي بما يعني المتكلم، فالفرغ الصوتي والتركيب جازاً أو واجبا، لا يكون إلا مع قرينة دالة على تعيينه « وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينه دالة على تعيينه »⁽²⁵⁾.

و هذا يعني أن تغير غير المعلوم إحالة ورجم بالغيب، ولهذا يرى النحاة أنه لا يكون إلا فيما علم، لأن في تغير غير المعلوم إحالة، وليس من سنن الكلام الوقوع في الإحالة، وذكر ابن جني أن الحذف دون توفر القرينة والدليل من باب تكليف الغيب والرجم به « قد تحذف العرب المفرد والجملة والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »⁽²⁶⁾. مضى صاحب الخصائص في ذكر ما ينجر عن الإخلال بهذا الشرط، فالتغير دون العلم يقلب الكلام لغوا، وفاسدا، لا يجني منه متلقيه فائدة، فإذا عمدت إلى إجراء مع انعدام الدليل، فإنك تكون قد « كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور من التكليف »⁽²⁷⁾.

فإذا كان ابن جني قد حمل التغير التركيبي بدون قرينة، أو دليل يتيح للمتلقي فهم الخطاب، أو فحواه إخلال مشوه لعملية التواصل والتبليغ، فإن الجرجاني قد حمل الإخلال بعدم توفير الدليل على الإحالة، وهي درجة أبعد في فساد الكلام من اللغو، وعلى هذا فهو يقول « وأعلم أن السؤال إذا كان ظاهرا مذكورا في مثل هذا، كان الأكثر ألا يذكر الفعل في الجواب،

ويقتصر على الاسم وحده، فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يذكر الفعل وحده... فلو قلت مثلاً "من حدا بهم وساقاً" تريد "عفاه من حدا بهم" ثم تركت ذكر الفعل أحلت، لأنه يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً، لأن ذكره يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل فأعرف ذلك» (28).

موانع تتغير المواضع التركيبية بالحذف: من الأمور التي عدت مانعة لإجراء التغير بالحذف، هو إفضاؤه إلى الإلباس والإبهام، فقد ذكر سيبويه أن الأصل هو الإمتناع عن الإضمار، متى أفضى إلى الإلباس ف «لا يكون أن تضر فعل الغائب... لأنك إذا أضمرت فعل الغائب، ظن السامع الشاهد إذا قلت زيدا، أنك تأمره بزيد فكرهوا الإلباس» (29). وذكر في موطن لاحق أن من أراد ذلك رأي الإضمار على خلاف الإظهار «فهو ملغز وتارك لكلام الناس الذي سبق إلى أفندتهم» (30).

علل النحاة في سياق تناولهم لظاهرة التغير بالحذف إمتناع حذف الحروف، لكونها من قبيل المختصرات، وحذف المختصر إجحاف، والتباس في العملية التواصلية، وليس من سنن العملية التواصلية الإجحاف، ولهذا فالتغير ينبغي أن يكون مرفوقاً بآلية تدعى علم المتلقي بالمتغير، ليكون هذا العلم شرطاً للتغير التركيبي، يمتنع هذا الإجراء متى لم يتوفر شرطه، وهو العلم بالعنصر أو الوظيفة التركيبية المحذوفة «وأعلم أنه لا يجوز لك أن تقول "عبد الله المقتول" و أنت تريد "كن عبد الله المقتول" لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، لأنك لست تشير له إلى أحد» (31).

[كن عبد الله المقتول] لا تساوي [عبد الله المقتول]

ونلاحظ أن سيبويه قد أرجع تعذر الإضمار إلى طبيعة الفعل الممتنع إضماره، فهو فعل ناقص يدل على الكينونة على حالة خاصة، أمر به المتلقي أن يكون على حاله. وبهذا المعنى يمكن التمييز بين نوعين من الشيفرة الحديثة (الفعالية)، أي ما أصبغه مجتمع لساني ما على تمثيلاته الذهنية لوصف الوقائع بخصوص شيفرات يحيل بها على الأحداث (الأفعال):

- نوع من الشيفرة الحديثة (من الأفعال) تملك من القدرة التشفيرية على أن تصل من شيء إلى شيء، وتشير له إلى أحد (على حد عبارة سيبويه)، وهي أفعال يمكن أن تشهد الحال عليها.

- نوع من الشيفرة (من الأفعال) ونتيجة لضعف مكوناتها الشيفرية، التي لا تستطيع أن تصل من شيء إلى شيء، ولا تشير له إلى أحد، وهي أفعال لا يمكن أن تشهد الحال عليها، ولما كانت شهادة الحال على النوع الثاني من الأفعال متعذرة، لم يجز إضمارها إلا على شريطة التقدم في الذكر، وأما النوع الآخر من الأفعال فشهادة الحال عليه ممكنة، لذلك يجوز إضماره دون أن يكون تقدم ذكره أمراً ضرورياً.

ونفهم من هذا أن نوع القرينة الدالة على الموضوع المثغر على صلة بطبيعة الفعل، وبالتالي صلة بإمكان تغيره عند توفر شهادة الحال وإمتناعه، وهو ما ينعكس على الدور الرابطي للوظيفة التركيبية المثغرة، التي هي من شأن بعض الأفعال وليس كل الأفعال. فالأفعال التي من النوع الأول تكون فيها القرينة على تغيرها مقالية بتقدم ذكرها، فيكون حذفها رابطياً، أو مقاميه بشهادة الحال فتكون غير رابطية، أم الأفعال التي من الضرب الثاني فالقرينة على تغيرها مقالية بتقدم ذكرها أو لا تكون، فيكون تغيرها رابطياً بالضرورة. يعتمد سيبويه في هذا السياق تصنيفه للأفعال على الجانب التركيبي المعنوي، أما اللاحقون من النحاة فقد ميزوا بينها انطلاقاً من مفهومي التمام والنقص (أي من خلال قدرتها التشفيرية)، وعدوا الناقصة مستقلة ببنية تركيبية وإعرابية تعتمد مفهوم النسخ (الدخول على الجملة الاسمية ونسخ أحكامها). عد سيبويه البنية العاملية لهذين الصنفين من الأفعال واحدة [ع < 1م ± 2م]. فقامس الأولى على الثانية، تقول (كناهم) "كما تقول" ضربناهم "وتقول" إن لم نكنهم فمن ذا يكونهم "كما تقول" إذا لم نضربهم فمن يضربهم" (32).

$$[ع + 1م + 2م]^{(*)}$$

$$[ضرب \quad نا \quad هم]$$

$$[كن \quad ا \quad هم]$$

لذلك لم يلتفت سيبويه في إقامت الفرق بين هذين الصنفين من الأفعال إلى بنيتهما العاملة (فهي عنده واحدة)، وألفت إلى ما يميز بينهما من حيث البنية الدلالية المعنوية، التي تقوم عليها البنية العاملة، فهي من قبيل الفعل الذي "لا يصل من شيء إلى شيء" والذي لست تشير له إلى أحد.

وبالمعاني السابقة تم لسيبويه الربط بين مستويات ثلاثة، وقد جاءت هذه المستويات متضامنة متضافرة يهيئ بعضها ما يحتاجه الآخر، ويعتمد بعضها على ما يفرزه الآخر، فالبنية العاملة تتقوم بالبنية الدلالية وتقومها، ونتاجهما هو تصور للواقع في أطر اجتماعية وثقافية وعقدية معينة، موهونة لتاريخ وحتى إلى جغرافيا معينة. وهذه المستويات هي:

أ- مستوى البنية العاملة .

ب- مستوى البنية الدلالية المعنوية .

ج- مستوى المرجع / الواقع في العالم الخارجي.

التغير الحذفي للكثرة في الكلام: عنون سيبويه بابا من أبواب الكتاب بعنوان "هذا باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل" (33) وذكر في هذا الباب الأمثلة التالية:

$$1- \text{ هذا ولا زعامتك (هذا ولا [فعل + فاعل] زعامتك) } = \text{ (هذا ولا [أؤهم] زعامتك) } .$$

$$2- \text{ ديار مية ([ف + فا] ديار مية) } = \text{ ([أذكر] ديار مية) } .$$

$$3- \text{ كليهما و تمرا ([ف + فا + مف] كليهما و تمرا) } = \text{ ([أعطي] كليهما و تمرا) } .$$

$$4- \text{ كل شيء و لا هذا ([ف + فا] كل شيء) } = \text{ ([إيت] كل شيء) } .$$

$$5- \text{ كل شيء ولا شتيمة حر ([ف + فا] كل شيء و [د + ف + فا] شتيمة حر) } = \text{ ([إيت] كل شيء و [لا ترتكب] شتيمة حر) } .$$

و يعلق على المثال (3) بقوله: «فهذا مثل قد كثر في كلامهم، وأستعمل وترك ذكر الفعل، لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال "أعطي كليهما و تمرا" و أضاف بشأن المثال (5) "فحذف لكثرة استعمالهم إياه" (34). ويمكننا تمثيل النموذج (5) كالتالي:

$$[ع + 1م + 2م]$$

$$([ع < 1م + 2م \pm خ] ع < 1م + 2م + خ)$$

$$[إيت \emptyset] \text{ كل شيء } \text{ و لا } [ترتكب \emptyset] \text{ شتيمة حر }$$

وتحدث الخليل عن الحذف لكثرتة في كلامهم، ما نقله عنه سيبويه قوله: «وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت "أنته وأدخل فيما هو خيرا لك، فنصبه، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت "أنته" أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له "أنته"، فصار بدلا من قوله "إئت خيرا" و "أدخل فيها هو خير لك" ونظير ذلك في الكلام قوله "أنته يا فلان أمرا قاصدا، وإنما قلت "أنته و إيت أمرا قاصدا، إلا أن هذا لا جواز لك فيه إظهار الفعل، وإنما ذكرت لك هذا لأمثل لك الأول به، لأنه قد كثر في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم "ما رأيت اليوم رجلا" (35).

و من التصورات السابقة يمكننا أن نلاحظ الجوانب المعرفية التالية.

أ- أن الآلية التركيبية كانت آلية طبيعية دقيقة، مستخلصة من بين مجموعة الإمكانيات المتاحة للذهن، ليتعامل بها ومن خلالها مع ما يرشحها من استعمالات لفظية، في تعيناتها مع الكون الخارجي، والكون الداخلي الذاتي، نعم استعملوها وإستنفذوا وجوهها إلى أقصى درجات الاستعمال في التأويل والتحليل.

ب- بعض الحالات من التحليل تجاوز البنية التركيبية النووية، وأفضى إلى تركيب الكلام من تركيبين.

ج- الكلام المنقول عن الخليل يدل على أن مبحث الخلو أو التغير الموضوعي قدس، ولم ينشأ مع سيبويه فحسب، بل إنه بلغ من العمق والتشعب والشمول منذ عهد الخليل، ما يجعلك تعتقد أن النحو العربي قد نشأ وأكتمل قبل سيبويه، ولم يخف سيبويه نقله عن المتقدمين، وبالأخص عن الخليل.

التغير الصوتي والتركيب يباح بعودة أصحاب اللسان إلى المصفوفة الطبيعية مرة أخرى للانتقاء، أي هو تواضع ثان، فالتعليل بكثرة الاستعمال ليس تعليلًا متينًا، أي تعليل كلا تعليل، فليس كل ما كثر إستعماله يجوز تنغيره حذفًا، فالجرجاني يتصور أن هذه الظاهرة (الحذف) ذات قيمة تارة، وليست ذات قيمة تارة أخرى، وعدم اطراد هذه الظاهرة يشكك في هذا التعليل، ويزعزع الإطمئنان إليه، فماذا يكمن وراء كثرة الاستعمال؟. ذكر المبرد "كثرة الاستعمال" وأعتبرها بابًا من أبواب الحذف « وأعلم أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنها اسم للفعل، فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل، فمن المصادر ما يكثر إستعماله فيكون بدلًا من فعله، ومنها ما لا يكون له حق الاسم، فأما ما كثر إستعماله حتى صار بدلًا من الفعل، فقولك: حمدا وشكرا لا كفرا أو عجا. إنما أردت "أحمد الله حمدا" فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك، لم يجوز أن تضمّر لأنه موضع خبر، وإنما يحسن الإضمار ويترد في موضع الأمر لا يكون إلا بفعل» (36).

(ف + فا + مف + خ)

[أحمد أنا الله] حمدا

[Ø] حمدا .

و في العبارة "فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجوز أن تضمّر". قولنا ضمينا باعتبار الصيغة المغيرة بالتغير، فهو دليل يختلط بالمعنى الوضعي للعبارة الذي يكثر استعمالها تنقلب تواضعا فرعيا داخل التواضع الأصلي، أي العودة إلى الانتقاء بعد غلق مسارد الاختيار، وبهمنا بالخصوص من هذا التواضع من الدرجة الثانية، إفضاؤه إلى توفر الدليل على المحذوف، وهو دليل لا يمكن بحال أن يكون من قبيل الأدلة السياقية المقامية، ولا من قبيل التقدم في الذكر. وإلى جانب ما ذكر سابقا من الحالات التي يثغر فيها التركيب في أحد مواضعه، والتي اعتبروه فيها راجعا إلى كثرة الاستعمال باب (السماعيات)، وهي عبارات سمعت مبتورة، فقدروا فيها ما به يستقيم إرجاعها إلى شكل من أشكال الكلام القياسية، فحذف ما كثر استعماله راجع إلى توفر القرينة والدليل، لكن من باب ليس الباب الذي عهدته في سائر حالات التغير، بل من باب المعنى يصبح ملازما للصيغة المختصرة، ملازمة المعنى الإفرادي للمفردة.

د- التغير التركيبي، اقتصادا: الاقتصاد في الجهد هو أن تطلب الخفة وتنشد الأقل كلفة، ويحدث التغير بالحذف تخفيفا في اللفظ دون أن يحدث نقصا في المعنى، فالتكلم متى عمد إلى التغير فإنه يخفف دون أن ينقص من المعنى، وفعل المتكلم هذا قائم على إختلاف ما يتم التخفيف منه عم يتم الحفاظ عليه، فالتنقص والتخفيف من اللفظ دون المعنى، لأن المصادرة الإجرائية التي انطلقوا منها هي أن لا يجري هذا الضرب إلا متى علم المخاطب ما تعني، ويكون الإضمار استخفافا عند علم المخاطب ما تعني « ولكنهم اضمروا استخفافا لكثرة "كانت" في كلامهم لأنه الأصل لما مضى وما سيقع، وحذفوا كما

قالوا " حينئذ الآن " وإنما يريد " حينئذ اسمع إلي الآن "»⁽³⁷⁾، وأضاف سيبويه ما يقرب هذه الصورة من الحذف من السماعيات والأقوال الماثورة، التي تحفظ معنى وصيغة " وإنما أضمرنا ما كان يقع استخفافاً " ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل كما نقول " لا عليك " وقد عرف المخاطب ما تعني أنه " لا بأس عليك " ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير لا عليك " و وأضاف قوله : « ولكنه حذف ذلك " استخفافاً كما تقول : أنت أفضل ولا تقول " من أحد " وكما تقول " الله أكبر " ومعناه " الله أكبر من كل شيء " وكما تقول " لا مال " ولا تقول " لك " وما يشبهه ومثل هذا كثير "»⁽³⁸⁾.

و قد جاء الحذف القائم على الاستخفاف مقترنا دائماً بشرط علم المخاطب بالمحذوف « ولكنهم حذفوا ذلك (المستثنى في مثل قولهم ليس إلا) تخفيفاً وإكتفاء بعلم المخاطب ما يعني... فكل ذلك حذف تخفيفاً استغناء بعلم المخاطب بما يعني »⁽³⁹⁾.

التشغير الإستعمالي لإصلاح تركيب البنى العاملة: يتصل هذا الضرب من تبرير التشغير التركيبي بما يسموه (الحذف) الصناعي، أي ذلك الذي اقتضته صناعة النحو وأصوله، وليس له دخل في حساب المستعمل، وقد أعتمد النحاة عليه للخروج من مناقضة بعض الأصول، من ذلك على سبيل المثال، قوله تعالى:

(قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ...) أي، [قل لو (تملكون) أنتم، تملكون خزائن...].

بمعنى تقدير الفعل بعد حرف الجزاء لامتناع دخوله على الاسم.

حمل المبرد مباشرة أداة الجزاء للاسم على تقدير الفعل... (إن Ø زيد أتاني أكرمته).... وإنما تفسير « هذا أنك أضمرت الفعل بينهما وبين الاسم... وجاء الفعل الظاهر تفسير ما أضمره، ولو لم يضم لم يجز، لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل »⁽⁴⁰⁾، وإذا بهذا التخرج يفضي إلى القول، بتقديم المضمر المحذوف على المفسر. أي ما سموه بالإضمار على شريطة التفسير، ومثل ذلك قوله تعالى : " (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) ، حيث تلى حرف الشرط اسم، وعللوا الفصل بالاسم بين حرف الشرط والفعل، بتقدير فعل يفسره المظهر، وكذا الشأن في الاستفهام إذا تقدم الاسم على الفعل، لأن من أصولهم ألا يفصل بين حرف الاستفهام أو الجزاء والفعل، فهذا الضرب من التشغير من قبيل تقدير المضمر لتصحيح الأصول.

- تقدير ناصب الفعل بعد لام التعليل [تذهب] = [لأن تذهب] لتجنب إعمال هذه اللام عملين مختلفين، جر الاسم ونصب الفعل. وباب التنازع من المواضع التي عمدوا فيها إلى القول بالتشغير لإصلاح أصول التركيب النحوي ، وجاء في باب من الكتاب " باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله "، وهي أيضاً من الحالات التي قادتهم إلى القول بالإضمار والحذف، قبل توفر المفسر، قال المبرد في باب التنازع : « باب من إعمال الأول والثاني... وذلك قولك : " ضربت وضربني زيد... " فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب »⁽⁴¹⁾.

[ع < (م + 2م)]

ضرب [ت ، ني]

[زيد / ا]

ظاهرة التنازع تأول بالرجوع إلى ظاهرة التشغير بالحذف، لكي لا يعمل عاملان عملين مختلفين في معمول واحد، ومن ثمة ميزوا بين التأويل الذي تستقيم به أصول العمل في البنية التركيبية، وهو تأويل أقرب إلى مراعاة اللفظ، مع اعتبار عدم مناقضة المعنى، والتأويل القائم على محض المعنى.

التشغير التركيبي يتقوم بغرض المتكلم: إن قولنا لأحد الناس أغلق الباب وغيرها يتحكم فيها قصد ومعنى، هذا لأن العملية التواصلية القصدية تفترض طرفين تتقوم بهما عملية التخوطين، مرسل ومتلق. والمقاصد تتمظهر في المعتقدات والرغبات، التي تكون لدى المتكلم هذا من جهة. وما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم من جهة أخرى، وهذين المقومين ينعكسان في غرض المتكلم الذي يريد أن يجعل المتلقي يعرف بأنه يريد منه جواباً ملائماً. إن هذا البعد الميكانيكي لا يسري على كل أنواع التخوطين الجاري في الكثير من الأعراف الاجتماعية، وعلى الخصوص الإعتقادية، وحتى في الأبعاد الصوفية المتجذرة في كل الثقافات (42).

إن الغايات والمقاصد تقولب حسب الإمكانيات التركيبية المنطقية للذهن البشري، والتي تسمح بطرائق كثيرة للتعبير عنها، في كل لسان من الألسنة البشرية، وقد رأينا أن من مجموع الإمكانيات، اختارت العربية منها إمكانيات وتواطأت على نموذج بعده أصلاً، وكل عدول عنه يقوم من خلال هذا الأصل التركيبي: $t (e < m_1) \pm m_2^* \pm x^*$. كقالب لإنتاج الكلام وتأويله. وهو نموذج طبعاً يراقب بقية الأنماط الطبيعية التي تعود إلى بنية اللغة العربية، وتعد بالقياس إليه أنماط فرعية. كما كنا قد رأينا أن التشغير يقوم على علم المتلقي بالعنصر المحذوف، ولكن منتج الخطاب قد يخالف هذا الأصل، ليصبح الغموض التخوطيني مقصداً من المقاصد المرومة، فقد ذكر ابن جني أن المتكلم قد يحذف المخصص التمييزي وذلك «إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك "عندي عشرون" و"اشتريت ثلاثين" و"ملكيت خمسة وأربعين" فإذا لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإذا لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام» (43).

فقد يكون الغرض البيان فيؤتي بالتمييز أو لا يؤتي به إذا أغنت الحال عن ذكره، وقد يكون غرض المتكلم الإلغاز فيشغل دون أن يتوفر دليل على ما اسقط من عناصر، ودون أن يفضي ذلك إلى فساد الكلام، وعلى هذا النحو تكون للأصول مراتب ودرجات، ومقتضى هذه الدرجات قد يتنازل عن توفر الدليل على المثغر، متى كان القصد والفائدة هي الإيهام. فيكون القصد من الكلام أصلاً مقدماً على الأصل المتحكم في التشغير التركيبي.

التشغير التركيبي وأنواع الأدلة والقرائن عليه

الواقعة التواصلية تقوم شهادة على مقام اللفظ: اعتبرت شهادة الحال من الأدلة على العنصر المغيب من اللفظ، ومما تعتمد عليه شهادة الحال ما يراه المتخاطبين رؤية عين. قال سيبويه: «ومما يستعمل على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قدم من سفر فتقول "خير مقدم" فإن شئت قلت "خير مقدم" وخير "لنا وشر" لعدونا"، فأما النصب فكأنه بناه على "قدمت" فقال "قدمت خير مقدم" وإن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة "قدمت"، وكذلك إن قيل "قدم فلان"، وكذلك إذا قال: "رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا نقول: خيراً لنا وشرّاً لعدونا". فإن نصبت فعلى الفعل، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنى على مبتدأ، ولم يرد أن يحمله على الفعل، لكنه قال: "هذا خير مقدم"... ومن ثم قالوا "مصاحب" معان "ومبرور مأجور" كأنه قال: "أنت مصاحب" و"أنت مبرور" فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل الذي أظهرت الاسم» (44).

$$[e < m_1 + m_2]$$

$$\text{تركيب فعلي} = [\text{قدم} \quad \text{ت} \quad \text{خير مقدم}]$$

$$\text{تركيب اسمي} = [\emptyset \quad \text{هذا} \quad \text{خير مقدم}]$$

وبين النحاة أمر التشغير التركيبي القائم على شهادة الحال، ودور السياق المقامي، وشهادة الحال في توجيه صيغة الخطاب إلى الصيغة المناسبة. وقد جمع الاستراباذي بين القرينة الدالة على شهادة الحال، ونوع آخر من القرائن اسماء التقدم في الذكر قال: «القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص من اضرب فتقول "زيداً"، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول "زيداً"»⁽⁴⁵⁾، وهذه أمثلة بسيطة ولكنها تدل على توغل ظاهرة التشغير في اللغة، وقيامها على السياق المقامي من ناحية، وعلى السياق المقالي والتقدم في الذكر من ناحية أخرى. التشغير عن طريق الاكتفاء ببعض الوظائف التركيبية للتقدم في الذكر: وردت جل هذه الحالات عديداً للدليل الذي من قبيل شهادة الحال، وقد فصلناها عنه لضرورة التبويب، ومن ذلك أن يقول الرجل "رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا" فتقول "خيراً وما سر" و"خيراً لنا وشراً لعدونا"... ومثله "مواعيد عرقوب أخاه... كأنه قال" واعدتني مواعيد عرقوب أخاه" ولكنه ترك "واعدتني" إستغناء بما هو فيه من ذكر الخف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك". وقد جاءت هذه المعاني مجتمعة في قوله: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء، حين ثنوا لكثرة ما في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر»⁽⁴⁶⁾ وجاء في موطن آخر "ترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام".

ونحن نبين أن دور التقدم في العملية التخوطية، في توفير القرينة والدليل على الوظيفة المثغرة تركيبياً أمر متأصل في المنوال الذي جعلوه لهذه الظاهرة، وهو ضرب من الأدلة يقابل تلك التي يوفرها السياق المقامي، وفي شهادة الحال، وعلى هذا النحو يمكن أن نعتبر التشغير بالحذف من قبيل تغييب العنصر من اللفظ، وأن ذلك التغييب كلاً تغييب، لإمكان استرجاعه بالاعتماد على توفر الدليل من المقام أو متقدم المقال. وعلى هذا ينبغي أن يكون الدليل عليه من المعلوم في الصدور عرفاً وعادة، قد يتوفر الدليل على المحذوف إلى جانب توفره على شهادة الحال والتقدم في الذكر بما هو حاصل في الصدور من العلم. مثل قوله تعالى: «...إن (هـ) لقول (رسول كريم). (ذي قوة) عند (ذي العرش) مكين. مطاع (Ø) ثم أمين (Ø)». وما (صاحب) كم بمجنون. ولقد رءا (هـ) بالأفق المبين..» (التكوير: 19-23). فالإحالة خارج النص، وهي إحالة إعتقادية، ولا نملك في النص ما يدل على هذه الإحالات الضميرية. ويتجاوز هذا الضرب من التشغير علم المخاطب، وما في صدره إلى علم المجموعة اللغوية، وما في صدورها وهو جار على ما "أجرته العرب"، وبالتالي فإنه لا يتنزل فيها علم بمشاهدة الحال، إنما يتنزل في مستوى العرف والعادة، ويمكن أن نسمي هذا الضرب من الأدلة بالدليل العرفي.

وعلى هذه فأصل التشغير عقلي صناعي، أي بالنظر إلى الجهاز النظري المنتقى عقلياً كوسيلة علاجية تحليلية للعملية التخوطية، أما العنصر المثغر فدليله مقامي مقالي عرفي، وهي نتيجة أفضى إليها استقصاء أنواع الأدلة وضبطها في أربعة أصناف، صناعي وعقلي ومقالي ومقامي (حالي)، وقد نقل التهانوي أن الدليل العقلي يمكن من معرفة أصل التشغير بالحذف، دون تعيينه وتخصيصه، وإنما يتم التعيين والتخصيص بالاعتماد على العادة والتصريح بالمعين للمثغر في سابق المقال، أو في مقام آخر.

بالنظر إلى ما سبق ذكره فالأدوار تتوزع في أدلة التشغير إلى صنفين:

- أ- الأدلة التركيبية والمنطقية تبين أصل التشغير ومرجعته النظامية والإحالية العينية. ومجاله النظام باعتباره جهازاً مجرداً.
- ب- الأدلة المقالية المقامية الحالية والعرفية دورها تخصيص المثغر بالحذف وتعيينه. ومجاله وحدات النظام وقد حلت في الاستعمال.

وأصل التشغير الحذفي أي مكانه في الجهاز النظري، أمر على غاية من الأهمية في استنباط الأشكال والأبنية اللغوية الأصول (قبل التشغير)، والفروع (بعده)، لكنها معرفة لا يمكن بحال أن تفي بأغراض الاستعمال، ما لم تعضدها الدلائل المخصصة للمتشغير، وهي دلائل مقالية ومقامية حالية وعرفية.

الإحالات والهوامش

- * - ع/عامل - م1/معمول أول - م2/معمول ثاني - خ/مخصصات
- ** - وهذا هو القواعد الصورية لنظرية الدكتور الحاج صالح عبد الرحمان.
- 1 - طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، (د ، ت) .
- 2 - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، 2003 ، مادة (ثغر). ج3، ص22-23
- 3 - ابن سيدة: المخصص، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1996 ، مادة (ثغر)
- 4 - الزركشي: البرهان في علوم القرآن، (تعليق، مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية ط1، بيروت، 1988. ج2، ص 115.
- 5 - السابق، ص 117.
- 6 - الرازي فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، (تحقيق، بدر شيخ أمين)، دار العلم للملايين ط1، بيروت، 1985، ص 337 .
- 7 - ينظر، عبدو داود: أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973، ص 10-11.
- 8 - سيبويه : الكتاب ،(ت، عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي ، ط3 . القاهرة 1988، ج1، ص272.
- 9 - السابق، ص281.
- 10 - السابق، ص74.
- 11 - السابق، ص24.
- 12 - الاسترابادي: شرح الكافية في النحو،(تح، يوسف حسين عمر)، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، (د،ت)، ج1، ص31.
- 13 - الكتاب، ج1، ص24.
- 14 - السابق ، ص 253.254.
- 15 - الاسترابادي : شرح الكافية ، ج1، ص272.
- 16 - سيبويه : الكتاب، ج1، ص24.
- 17 - السابق نفسه ..
- 18 - سيبويه : ج1، ص14، هامش 2.
- 19 - ابن جني: الخصائص (تحقيق محمد علي النجار) المكتبة العلمية (د، ت). ج1، ص256.265..
- 20 - السابق، ج1، ص82.
- 21 - نقلا عن التهاوني محمد بن علي: كشاف اصطلاحات الفنون، (شرح وتصحيح أحمد حسن بسج)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998، ج1، ص312.
- 22 - السابق نفسه.
- 23 - ينظر ، شرح الكافية ، ج1، ص331.
- 24 - شرح الكافية ، ج1، ص393
- 25 - الأسترابادي: شرح الكافية ، ج1، ص272.
- 26 - ابن جني : الخصائص ، ج 2 ، ص 361 .
- 27 - الخصائص، ج2 ، ص 371 .
- 28 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز (شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي) دار الجيل ط1، 2004 بيروت.
- ، ص185-184 .
- 29 - الكتاب ، ج1 ، ص254 .
- 30 - السابق ص 308.

- 31 - السابق، ص 264 .
- 32 - الكتاب، ج 1، ص 46.
- 33 - ينظر، الكتاب، ج 1، ص 280.
- 34 - السابق، ص 281.
- 35 - سيويو: الكتاب، ج 1، ص 282 .
- 36 - المبرد أبو العباس: المقتضب، (تحقيق، عبد الخالق عضيمة)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت). ج 3، ص 226 .
- 37 - الكتاب، ج 1، ص 224 .
- 38 - السابق، ج 2، ص 33 .
- 39 - السابق، ص 345-346
- 40 - المقتضب، ج 2، ص 74-75.
- 41 - السابق، ج 4، ص 72.
- 42 - Francois Jacques la mise en communatue de lenonciation in longage Juin 1982 N70 pp47-71.
- F Reconti la Transparence et lenonciation Paris seuil 1979 pp 173-193.
- 43 - الخصائص، ج 2، ص 387.
- 44 - الكتاب، ج 1، ص 270-271.
- 45 - شرح الكافية، ج 1، ص 340 .
- 46 - الكتاب، ج 1، ص 275 و 281.